

قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩٣

بربط موازنة هيئة المحلفات العصرانية الخددة لسنة المالية ١٤٣٤/١٩٩٤

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المسادة الأولى)

قدرت بحمله موازنة هيئة المحاسبات العصرانية الجديدة للسنة المالية ١٩٩٤/١٣٣٤ بمبلغ ١٢٩٦٤٥٠٠ جنية (فقط وقدره ألف ومائة وتسعة وعشرون مليونا وستمائة وخمسة وأربعون ألف جنية) .

(المادة الثانية)

قدرت صافي الاستهاراتية لسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ١٩٧٠٠٠ جنية (نقط وقده أربعة وسبعين مليوناً وسبعين ألف جنية) موزعة كالتالي:

الاستهاراتية	الصافي
أجور	٢٤٠٠٠٠٠ جنية
الإنتدابات	٦٠٠٠٠٠ جنية
الإيجار	١٨٠٠٠٠٠ جنية
غيرها	٣٠٠٠٠٠ جنية
المجموع	١٩٧٠٠٠٠٠ جنية

نفقات جارية وتحوي مبالغ ١٤٨٤٣٠٠ جنية يستبعد منه مبلغ ١٠٣٠٠٠ جنية بالتحصيل من الاستهاراتية وتبلغ صافي النفقات الجارية والتحويات الجارية مبلغ ٨٨١٩٧٠٠ جنية .

(المادّة العاشرة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ١٣٥٥١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وأحد عشر ألف جنيه) .

(المادة الـ١٤)

قدر فائض العمليات الجارية بمبلغ ١٣٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وأربعون مليوناً وثلاثمائة وأربعة عشر ألف جنيه) كل فائض مرحل.

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بـ ١٣٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وأربعة وتسعون مليوناً ومائة وأربعين وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٤٠٦٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٥٣٥٣٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بـ ١٣٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وأربعة وتسعون مليوناً ومائة وأربعين وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

١ - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٦٣٥٣٤٠٠٠٠ جنيه .

٢ - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٣٠٦٠٠٠٠٠٠ جنيه منها قروض من بنك الاستثمار القومي بمبلغ ٥٠٠٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣ .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٩٣) .

حسني مبارك

مورازنیه **هیئتہ** **الجتماعات** **العمر** **ازنیہ** **البلد**

مکتبہ ملیٹری ایجنسی
کراچی / ۱۹۹۲

بيان		١٩٩٤/٩٣	١٩٩٣/٩٣
الإيرادات الجارية والتحولات الجارية:			
إيرادات النشاط الجارى	...	٩٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠
إيرادات أخرى	...	١٠٥٠٠٠	١٥٨٠٩٠٠
جملة الإيرادات الجارية	...	١٢٧٠٠٠	١٣٣٦٤٠٠
إيرادات التحويلات الجارية	...	١٣٥٠٠٠	٣٠٣٠٠٠
صرف الاستخدامات الجارية	...	١٣٥٠٠٠	١٣٣٦٣٠٠
فائض العمليات الجارية	...	١٣٥٠٠٠	١٣٦٣٠٠٠
جملة الموارنة الجارية	...	٣٦١٦٥٠٠	٣٢٨٤٣٠٠
فائض حكومة	...	٣٦١٦٥٠٠	٣٠٧٨٠٠
إيرادات رأسمالية متوفدة	...	٣٠٠٠٠	٣٠٧٠٠
قرض وتسهيلات أئتمانية (منها مبلغ	...	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠
بنك الاستثمار القومي)	...	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠
بنك الاستثمار الجارى	...	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠
استثمارات استثمارية	...	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠
الاستخدامات الجارية	...	٣٠٠٠	٣٠٠٠
إجمالي الموارنة	...	١٢٩٦٤٥٠٠	٨٢٠٥٧٨٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	...	٩٩٤١٣٤٠٠	٦٩٦٩٣٨٠٠
إيرادات الرأسمالية	...	٩٩٤١٣٤٠٠	٦٩٦٩٣٨٠٠
إجمالي الموارنة	...	١٢٩٦٤٥٠٠	٨٢٠٥٧٨٠٠